

نظم مركز الديمقراطية لحقوق العاملين ندوة بتمويل من الإتحاد الأوروبي حول سياسيات العمل و العمل اللائق

رام الله، 2022/08/02 – في إطار تمكين نشطاء المجتمع المدني من اكتساب المعرفة حول السياسات والخطط والآليات التي يجب الرجوع إليها والتفاعل معها من أجل الدفاع عن حقوق النساء العمالية والاقتصادية، وتعزيز الشبكات والتنسيق مع المؤسسات الرسمية، نظم مركز الديمقراطية ندوة حول سياسيات العمل والعمل اللائق يوم الاثنين 2022/07/25 في البيرة. استضافت الندوة ممثلين عن مجلس الوزراء (DWRC) وحقوق العمال ووزارات العمل، وشؤون المرأة، وصندوق التشغيل الفلسطيني، والمالية، والأشغال العامة والإسكان، والاقتصاد، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية الشعبية من محافظتي الخليل وأريحا

افتتحت مديرة المشروع في مركز الديمقراطية لحقوق العاملين السيدة كارين ميتر الندوة مشيرة إلى أهمية المشروع: "المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي: حقنا، أولويتنا"، الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في النهوض بالمساواة بين الجنسين في فلسطين، خاصة في مجال حقوق المرأة الاقتصادية. وقالت: "تحقيق تقدم في مجال توظيف النساء، وخاصة النساء ذوات الإعاقة، يمثل تحديًا اجتماعيًا واقتصاديًا وحقوقيًا كبيرًا في فلسطين، خاصة وأن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة كانت 17.2% مقارنة بـ 73.2% للرجال في عام 2021، وأقل من 2% للنساء ذوات الإعاقة". وأضافت السيدة ميتر: "حوالي نصف خريجات الجامعات اللاتي يحملن دبلوماً عاليًا عاطلات عن العمل، لذلك فإن مثل هذه الندوات مهمة لتحسين تدخلات منظمات المجتمع المدني كأدوات لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق للجميع"

تمحورت الجلسة الأولى من الندوة حول سياسيات التوظيف ورؤية الوزارات لتنفيذ هذه السياسات. حيث أفادت ممثلة وزارة شؤون المرأة، السيدة إلهام سامي، بأن الوزارة تسعى إلى دمج النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان. وقالت: "دور الوزارة هو ضمان تقييم الوضع الحالي؛ استنادًا إلى النتائج، يتم تحديد الاتجاهات والأولويات، مما يساهم في التخطيط الوطني والاستراتيجي، فضلاً عن بناء الشراكات والتواصل". كما أشارت المتحدثة إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه الوزارة في توفير فرص العمل للنساء تشمل سياسيات الضرائب المطبقة والتحديات التسويقية، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بالمواصفات والمعايير، فضلاً عن الصعوبات في الوصول إلى الموارد والمعلومات

أشار مدير عام سياسيات العمل في وزارة العمل، السيد عزمي الحاج، إلى أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي والمصادرة المستمرة للموارد الطبيعية، تضيف تحديات وصعوبات جديدة للمجتمع الفلسطيني على مستوى التوظيف. وقال: "ستعمل الوزارة بالشراكة مع المنظمات ذات الصلة لتطوير برامج وسياسات ضمن سوق العمل المحلي وزيادة مراقبة تنفيذ قانون الحد الأدنى للأجور، إلى جانب العمل على تمويل "استدامة" بفائدة صفرية لدعم المشاريع الصغيرة

ذكرت ممثلة صندوق التشغيل الفلسطيني، إيناس قباج، أن الصندوق يعمل على تنفيذ السياسات الوطنية للتوظيف. وقالت: "يوفر الصندوق خدمات تمويلية وفرص عمل مؤقتة، بالإضافة إلى تدريب النساء على تطوير دراسات جدوى لمشاريعهن والتسويق مع التركيز على تحليل السوق

قدمت الناشطة نرمين قومي ورقة عمل في الجلسة الثانية حول التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. وقالت قومي: "يتم تفضيل الرجال ذوي الإعاقة على النساء ذوات الإعاقة من قبل أصحاب العمل. كما يوجد تمييز في التوظيف بناءً على نوع ودرجة الإعاقة"، مشيرة إلى أن التمييز ضد النساء ذوات الإعاقة يتضاعف بسبب محدودية فرص العمل المتاحة لهن. وأكدت المتحدثة على ضرورة إعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطط الوزارات ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن القطاع الخاص. وشددت على ضرورة تطوير خطة وطنية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المجتمع وإزالة كافة التحديات التي يواجهونها في هذا الصدد

The Democracy
and
Workers' Rights
Center in
Palestine



COspe
ONLUS
TOGETHER FOR CHANGE

EducAid
SOCIAL INNOVATION AND INCLUSIVE EDUCATION
FOR INTERNATIONAL COOPERATION



خلال الجلسة الثالثة، قدمت المشاركات من النساء عدة تحديات يواجهنها. إحدى المشاركات ذكرت أنهن يواجهن صعوبات في فتح حسابات مصرفية للتعاونيات والمنظمات المجتمعية التي يقمن بتأسيسها. وأضافت المشاركات أن هناك رسومًا مرتفعة ومتطلبات مالية لإنشاء التعاونيات. ومن التحديات الأخرى التي تم ذكرها هي عدم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العمالي

أصدر المشاركون في الندوة عددًا من التوصيات، من بينها ضرورة توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تمكين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى. كما أوصى المشاركون بتنظيم ورش عمل دورية مع الوزارات للتعريف بدور الوزارات في تمكين ودعم النساء. وكانت هناك توصية أخرى بضرورة تطوير خطة تكاملية بين الوزارات والمنظمات لضمان التوظيف والعمل اللائق للجميع دون تمييز

تعد هذه الندوة جزءًا من مشروع "المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي: حقنا، أولويتنا"، الذي تنفذه مركز الديمقراطية وحقوق العمال، والممول من الاتحاد الأوروبي (PWWSO) بالتعاون مع المنظمات الإيطالية، كوسبي وإيديوكيد، والمجتمع الفلسطيني للنساء العاملات للتنمية

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ: كارين متمر
مركز الديمقراطية وحقوق العمال في فلسطين
هاتف: 2952608 02

This Project is Funded by



EUROPEAN UNION